

Midocean University

Imam shafi'i College of Islamic and Arabic

Sciences. s. Box:6063

Moroni Comoros

قسم الدراسات العليا – تخصص – إدارة المشاريع

عنوان البحث لعام ٢٠٢٣

أثر الفحص والتدقيق لتحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير الربحي في جدة

The effect of examining and auditing data analysis of service projects in the non-profit sector in Jeddah

تحت إشراف: الدكتور وليد عبد الجواد

إعداد الطلاب

الاسم	الرقم الجامعي	ايميل الطالب
نواف الغامدي	٢٠٢٢٣٠٠٦٣٩١	Nawafg2007@hotmail.com
هشام احمد سبيعي	٢١٣٠٠٠٣٧١	L11177@hotmail.com
عبده احمد صيرم	٢١٣٠٠٠٧٥٩	Bsyrmy123@gmail.com

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الفصل الأول : مشكلة البحث	١
٢	المقدمة	٢
٣	الرسالة	١,١
٤	اهداف البحث في القطاع الغير ربحي	١,٢
٥	مصطلحات البحث ومشكلة الدراسة	١,٣
٦	اهداف الدراسة	٢,١
٧	الفصل الثاني : اثار النمو الاقتصادي في القطاع الغير ربحي	٢,٢
٨	انخفاض المخاطر لمستويات تاريخية متدنية بناء على التقييمات الدولية والوطنية	٢,٣
٩	متانة الإطار التنظيمي والرقابي على القطاع غير الربحي لضمان معدلات التزام عالية وبيئة تشريعية جاذبة	٢,٤
١٠	ضخامة الأصول الاقتصادية ومعدلات السيولة وتدفق الأموال للقطاع غير الربحي	٢,٥
١١	الفصل الثالث : ظاهرة التهرب من المخاطر بين المنشآت المالية حول العالم	٣,١
١٢	الفصل الرابع : المنهجية وطرق البحث	٤,١
١٣	منهج الدراسة	٤,٢
١٤	مجالات الدراسة	٤,٣
١٥	أدوات الدراسة	٤,٤
١٦	الفصل الخامس : عرض ومناقشة النتائج	٥,١
١٧	عرض نتائج البحث	٥,٢
١٨	الفصل السادس : الاستنتاجات والتوصيات	٦,١
١٩	الاستنتاجات	٦,٢
٢٠	التوصيات	٦,٣
٢١	المراجع والمصادر	٦,٤
٢٢	الخاتمة	٧

الفصل الأول - مشكلة البحث

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبي الأمم، سيدنا محمد الأجل الأكرم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى اليوم الأعظم، وبعد ان البيانات هي شريان الحياة لعملية اتخاذ القرارات، حيث بدأت ثورة البيانات فعلياً بتغيير المجتمع. والبيانات هي مصطلح يراد به حركة البيانات المفتوحة حيث اننا نعيش اليوم في عالم متسارع التغيير، مستديم التطوير، شمولي التأثير وتقوم المعلومات الضخمة بدور حيوي وهام من حيث حجم هذه المعلومات وأهميتها ومستخدمها وأثر هذا الدور في النتائج المترتبة من جهة أخرى.

انطلاقاً من حرص المملكة على الازدهار المستدام والتطور اللامحدود، قامت المملكة العربية السعودية برعاية ملكية متمثلة بقيادة حكيمة من الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله ورعاهما برسم رؤية السعودية ٢٠٣٠ الطموحة وقيادة تطبيقها على أرض الواقع. وقد انبثق عن رؤية ٢٠٣٠ مجموعة من البرامج والمبادرات الوطنية التي تهدف إلى تكوين مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر يساهم في تعزيز مكانة المملكة السعودية عالمياً ويمس حياة كل فرد على أرض المملكة بشكل إيجابي ومستدام وانطلاقاً من قيم المملكة السعودية العريقة وحرصاً على تأمين حياة كريمة لكفاية أيراد شعبها، تبلورت أحد أهم اهتمامات المملكة حول تجويد مستوى الخدمات لدى كافة الجهات الحكومية. وتهدف مبادرة إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي إلى إشراك القطاع غير الربحي في تقديم إلى منظمات القطاع غير الربحي، مما يساهم في الهدف الاستراتيجي وهو تمكين المنظمات من تحقيق أثر أعمق، بالإضافة إلى تطوير عملية الإسناد وتوعية المنظمات في القطاع غير الربحي وتأهيلها، وتحفيز الجهات الحكومية وإيضاح كيفية مساهمة إسناد النهضة الاقتصادية لذا فقد تناولنا في هذه الدراسة أهمية البيانات الضخمة في ادارة المشاريع في الشركات المساهمة وكيف تقوم بتقديم نتائج مختلفة من حيث المخرجات النهائية للمشروع وتقديم أفضل الممارسات لها و توفير ميزة تنافسية عالية، للمساعدة على اتخاذ القرارات. وتطوير استراتيجية للشركات في ادارة المشاريع ثم تحسين جودة التقارير المالية..

الفصل الأول - مشكلة البحث

الرسالة:

يجب التعرف على مفهوم الربح وتحديدده في عالم الاقتصاد، حيث يسعى الربح مقدار الفائدة، ويسمى علمياً الدخل أو الإيرادات من والتي تستفيد منها المنظمة بعد خصم التكاليف والمصروفات والضرائب المدفوعة، لذلك فهي ربح تجاري من أي مشروع، وتحسب حسابياً عن طريق طرح التكلفة الإجمالية للعائد ويمكن أن يكون هذا الربح شهرياً أو سنوياً ويسمح أيضاً بتقييم النجاح للشركة أو المجمع التجاري، كما احتلت أمريكا المرتبة الأولى في الربح في تصنيف عام ٢٠٠٧.

الفصل الأول - مشكلة البحث

القطاع الغير ربحي

يتم تعريف القطاع غير الربحي على أنه منظمات غير ربحية، حيث يشمل هذا القطاع الجمعيات الخيرية والتعاونية، والجمعيات التطوعية، وقد يكون شاملاً للمؤسسات الوقفية، والتي يتم إنشاؤها بهدف توفير جميع أشكال الثقافة والدينية والتعليمية والمهنية والعامة والخدمات دون أي هدف مالي مقابل هذه الخدمات مع جمع الأموال في هذه المنظمات غير الربحية التي يقدمها الأعضاء الذين يقدمون نفس المساهمات إما عن طريق جمع التبرعات أو الهدايا المادية من مختلف الأشخاص في القطاع العام أو الخاص. كما أن هذه الأموال لم تتم إعادتها إلى أصحابها مما يعني أنهم لا ينتظرون استرداد الأموال، حيث أنهم لا يتأثرون بمبلغ الربح أو الخسارة الذي قد تتعرض له المنظمة غير الربحية، وقد تقوم المنظمات غير الربحية باستثمارات تجارية تفيدها لضمان استمرار المنظمة، واستفادة المنظمات غير الربحية من الإعفاءات الضريبية حتى الأشخاص الذين يدعمون هذه المنظمة معفيون من الضرائب لمساهماتهم.

يتم تصنيف معظم المنظمات غير الربحية على أنها منظمات غير ربحية، وتدعم المنظمات غير الربحية أنشطة مختلفة مثل التعليم والرعاية الصحية، حيث انتشرت المنظمات غير الربحية في جميع أنحاء العالم في القرن العشرين بشكل واسع، كما أنّ المنظمات غير الربحية قادرة على جمع الأموال بعدة طرق، وهذا يشمل الدخل من التبرعات من الجهات المانحة أو المؤسسات الفردية ورعاية الشركات وتمويل الدولة للبرامج أو الخدمات أو مبيعات السلع والاستثمارات.

تعتبر كل منظمة غير ربحية فريدة من نوعها في أي مصدر دخل يناسبهم بشكل أفضل مع الزيادة في عدد المنظمات غير الربحية على مدى العقد الماضي، حيث اعتمدت المنظمات مزايا تنافسية لتوليد الإيرادات للحفاظ على الاستقرار المالي وقد تتغير التبرعات من الأفراد أو المنظمات كل عام، بسبب انخفاض المنح الحكومية مع التغييرات في التمويل من سنة إلى أخرى.

كما تتجه العديد من المنظمات غير الربحية نحو زيادة تنوع مصادر تمويلها فعلى سبيل المثال، بدأت العديد من المنظمات غير الربحية التي تعتمد على المنح الحكومية في جهود جمع الأموال للوصول إلى المانحين الأفراد.

الفصل الأول - مشكلة البحث

الدراسة:

اصبح الانترنت يشغل جزء كبير من حياتنا اليومية، حيث اصبح كل ما نقوم به مدوناً ومسجلاً في بيانات التي يتم تجميعها مع بيانات مشابهة باستعمال التعلم العميق والذكاء الاصطناعي وازداد حجم البيانات المتاحة في جميع أنحاء العالم بسبب الثورة الرقمية التي تنشطها المعدات عالية الكفاءة وانخفاض الأسعار. وذكر الخبراء آلية تدفق البيانات تسمى البيانات الكبيرة. بدأ الباحثون والإحصائيون في تطوير طرق لاستخدام البيانات الضخمة في مختلف المجالات. إذا تم تحليل البيانات التي توفرها قاعدة البيانات وتحويلها إلى معلومات للحصول على بيانات وأفكار جديدة، فسيكون من المفيد للأفراد والمؤسسات تحسين الاقتصاد الاجتماعي، وتحقيق التنافسية، وحماية المجتمع وتلبية الاحتياجات، وتحسين مستوى المعيشة وغيرها وبالتالي نحصل قاعدة بيانات ضخمة Data Big وفي الآونة الأخيرة، انتشر هذا المفهوم بسرعة كبيرة في مجال الأعمال وتسيير الشركات. وعادة ما تتميز هذه البيانات بتعدد أنواعها ومصادرها وحجمها. وتكمن أهمية هذه البيانات الضخمة في زيادة التنافسية بين الشركات المساهمة من خلال تحليلها لأنها تحيط بشتى المناحي التي تؤدي الى اتخاذ القرارات الصائبة والفعالة من خلال الاطلاع على متطلبات العملاء وحاجاتهم وفهم الجانب السيكلوجي للسوق. لقد اصبحت البيانات الضخمة اساسية بالنسبة للمشاريع في عصرنا الحالي، حيث انه من الصعب مسايرة العصر وان تكون الشركات في مستوى

المنافسة بدون الاعتماد على هذه البيانات. من هنا طرحنا الأسئلة التالية: كيف تستخدم البيانات الضخمة للتنمية المستدامة، ومجالات استخدامها، وهل تلعب دورًا في صنع القرار، وقيمتها المضافة في تغيير المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف تعمل بالترتيب. لرصد التقدم وتعزيز التنمية لمواكبة العصر وما هو أثر تحليل البيانات الضخمة على تطوير مشاريع الغير ربحية للقطاعات المساهمة في عالمنا؟

ان الحل من خلال المعلومات المستخرجة من قاعدة البيانات التي تتعلق بالقطاعات الغير ربحية التي توفرها Data Big تستطيع المؤسسات تقليل الفاقد باستخدام ادوات تحليل البيانات الضخمة يساهم لاعبون متعددون ومتنوعون في هذا النمو، بدءًا من شركات التكنولوجيا لتسجيل الصناعات والوكالات الإعلامية والمؤسسات والمختبرات البحثية. علاوة على ذلك، حيث يمكن حتى للأشياء اليومية جمع البيانات في الوقت الحاضر وبالتالي تشمل أيضًا الأشخاص العاديين بين منتجي البيانات. بالإضافة الى القطاعات الصحية والتعليمية وهنا تناول الباحثون بحثهم في قطاع الشركات الصناعية بشكل عام، الاتجاهات الحديثة في إنتاج البيانات مدفوعة بعاملين رئيسيين: الخدمات الرقمية التي يقدمها العديد من أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات والاستخدام الواسع النطاق من قبل ملايين المستخدمين. على الرغم من أن إعادة بناء كميات البيانات التي تم إنشاؤها أمر صعب للغاية بسبب نقص المعلومات الرسمية ، يمكن إجراء محاولة من خلال دمج مصادر متعددة ذات طبيعة مختلفة وظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود أثر لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة علي تحسين الإفصاح عن البعد الصناعي ، وكذلك وجود أثر لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة على استخدامها على المشاريع في الشركات الصناعية المساهمة تبين الدراسة انه لا يزال التعامل مع البيانات الضخمة لازال في مراحله الأولى ، ويحتاج مزيداً من الجهد والدراسة ، وأن أهميتها لافتات من كميتها ونوعيتها ، وإنما من القيمة المضافة اليت يمكن أن توفرها تلك البيانات من خلال القدرة على تحليلها و فهمها و بناء علاقات فيما بينها للوصول الى معلومات أكثر دقة وجودة ، والتعامل الكفاء مع ما يصاحبها من مخاطر وتحديات على مشاريع الغير ربحية.

الفصل الأول - اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ٤ أهداف رئيسية وهي كالتالي :

١- التعرف على أهمية تحليل البيانات الضخمة ومزاياها :عند التفكير في القيادة، فإن الحصول على بيانات أكثر أو أفضل لا يضمن النجاح. لا يزال يتعين على القادة امتلاك رؤية لتطوير المنظمة، ووضع أهداف واضحة، وفهم السوق، وما إلى ذلك. تغير البيانات الضخمة الطريقة التي تتخذ بها المؤسسات الغير ربحية والعديد من قراراتها ثم فهم ماهية ونوعية البيانات المطلوبة ومؤامة تحليل البيانات مع هدف المشروع .

٢- التعرف على العلاقة بين تطوير مشاريع الشركات المساهمة الصناعية ونتائج تحليل البيانات الضخمة: ان القدرة على شرح النتائج التحليلية التي تم جمعها من تحليل البيانات الضخمة لتبسيط عملية الأعمال وتسهيل الاتصال. يسهل إنشاء فريق متعدد المهارات التواصل في الوقت الفعلي للبيانات والنتائج بين المديرين والموظفين ويمكن أن يساعد المديرين على تحويلهم إلى قرارات مهام للفريق مهما يساهم لفهم أفضل لطبيعة الأهداف التي تم تحديدها للمشروع.

٣- الكشف عن تأثير تحليل البيانات الضخمة على تطوير مشاريع القطاعات الغير ربحية المساهمة في الصناعات: مع زيادة كميات البيانات، تصبح الخيارات التي يوفرها التحليل أكثر شمولاً قدر أكبر من المعلومات، مما يساهم بالأثر الأول في نتائج الشركات الصناعية في القطاعات الغير ربحية في التقارير المالية التي تقدمها للمساهمين.

٤- الكشف عن أوجه توظيف البيانات الضخمة في تطوير مشاريع للقطاعات الغير ربحية والمساهمة في الصناعات: ان مفتاح التنفيذ الناجح للبيانات الضخمة في المشاريع الغير ربحية لا يعتمد فقط على امتلاك القدرات الفنية لجمع البيانات وتخزينها بل يلعب تصور البيانات الدور الأكثر أهمية للإدارة، وإمكانية التنبؤ بالسيناريو المستقبلي بدقة ثم استخدام التكنولوجيا في تحليلها..

الفصل الثاني: اثارالنمو الاقتصادي في القطاع الغيرربحي

يشكل القطاع غير الربحي السعودي اليوم فرصة اقتصادية كامنّة للنمو والتنمية والاستثمار، بعد أن ظل لفتترات طويلة قطاعاً غير مفعّل بشكل كامل. ويعتبر القطاع غير الربحي فرصة اقتصاديا غير مستغلة حتى الآن للقطاع المصرفي. حيث تجاوز القطاع غير الربحي، كشريك تنموي محلي، مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩ بثبات، مع معدلات مخاطرة عند أدنى مستوى تاريخي، ومائة مالية ضخمة تشكل أصولاً بأكثر من ربع ترليون ريال، وإيرادات سنوية بقيمة (٨) مليار ريال ونفقات سنوية قدرها (٥,٧) (بمنهاية عام ٢٠١٩ م. كما يتمتع القطاع بدور محوري في رؤية المملكة ٢٠٣٠ م، وتعلق الآمال في مساهمته التنموية والاقتصادية مما يفتح المجال آفاق نمو واسعة، وتمهد لمنظومة تشريعية ورقابية محكمة. حيث يتوقع أن ينمو القطاع بمعدلات سنوية استثنائية تصل الى نسبة نمو تقدر بـ(٩٢) % في عدد المنظمات، ومضاعفة عدد الموظفين (عدة مرات من (١٥١,٧٢) موظف اليوم ليصل الى ما يعادل (١%) من مجموع الوظائف في المملكة. ٢. ويخطو القطاع بثبات نحو تحقيق مستهدفه في رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إيل (٣٢٠) مليار تعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة مليار ريال سنويا في ٢٠٣٠ م.

ومن المتوقع أن تساهم حلول التقنية المالية وأدوات الاستثمار المبتكرة في زيادة حجم السيولة في القطاع غير الربحي. ويمكن الاستشهاد في ذلك بمنصات التبرع الإلكتروني التي استطاعت أن تتلقى مدفوعات تبرع رقمية تتجاوز في مجموعها (٢) مليار ريال خال أشهر قليلة من إطلاقها. ٣. ومن المخطط أن يساهم صندوق في ضخ ما يقارب من (٧ الى ١٠) مليار دعم الجمعيات المنشأ حديثاً في منظمات القطاع غير الربحي من خال حشد الأموال مليار ريال سنويا من مختلف فئات المستثمرين والمساهمين والمانحين غير أن هذه الفرص الاقتصادية غير المستغلة تتيح المساحة أمام القطاع المصرفي ألن يستثمر في تنميتها وإدارتها واستثمارها وابتكار المنتجات البنكية والخدمات المصرفية الملائمة لها. ونشير الى الفرص المتأتية بسبب الإنجازات المتحققة في السنوات القليلة الماضية لانخفاض مخاطر منظمات القطاع غير الربحي ومتانة الإطار التنظيمي وقوة المركز المالي المتنامي الذي تتمتع به هذه المنظمات، بشهادة الجهات المنظمة الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة، على النحو التالي:

وفق أحدث التقييمات الدولية المستقلة من مجموعة العمل المالي (FATF) (في تقريرها عن التقييم المتبادل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) (CFT/AML) في المملكة لعام ٢٠١٨ م، فقد حصل القطاع غير الربحي في معدل امتثال عالي (Compliant Largely) (في تحقيق المتطلبات الدولية تجاوزت تقييم امتثال القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهم ذلك -ولله الحمد- في تحقيق حصول المملكة في العضوية الكاملة في مجموعة العمل المالي (FATF) (كأول دولة عربية تحصل في هذه العضوية عام ٢٠١٩ م. كما أجرت حكومة المملكة التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال والتقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب، من خال فرق عمل فنية منبثقة عن اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب. وقد أسفرت عمليات التقييم الوطني المكثفة عن تقييم متكامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في

المملكة. وقد نتج عن تحديد أولويات تقليل المخاطر اعتماد مجلس الوزراء لا لهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف. حيث أعلنت الخطة الوطنية عن انخفاض مخاطر القطاع غير الهادف للربح ووجهت بإبلاغ المؤسسات المالية بذلك.

متانة الإطار التنظيمي والرقابي على القطاع غير الربحي لضمان معدلات التزام عالية وبيئة تشريعية جاذبة

وقد كان لتحسن متانة الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع دور كبير في ارتفاع معدلات التقييم الدولية والوطنية، لما تشكله من دور محوري في زمة ومعدلات الامتثال ضبط المعايير وفرض القانون وضمان حوكمة الال المطلوبة. إذ تم استكمال عدد من الإطار التنظيمية خال السنوات القليلة الماضية، ومنها استكمال اللوائح التنظيمية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بما في ذلك إطار الإشراف المالي والإداري والفني ولائحته لتنظيم بين الجهات الحكومية الشرفية. العال كما نتج عن تطبيق معايير الحكومة في المنظمات غير الربحية الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إيضاح للإجراءات الحاكمة السامة المالية، ومعيار الامتثال والالتزام، ومعيار الشفافية والإفصاح على والمتطلبات التنظيمية من الجهات، وقد تم بناء ومتابعة تطبيق معيار عدد واسع من المنظمات غير الربحية بشكل سنوي، بما في ذلك الزيارات الميدانية التدقيقية. وتستعرض الورقة أبرز نتائج تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة لعام ٢٠٢٠ م. وسيساهم نفاذ قرار مجلس الوزراء باعتماد تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف المركز بتنظيم دور منظمات القطاع غير الربحي، وتفعيله، وتوسيعه في المجالات التنموية، وضمان تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص والإشراف المالي والإداري والفني. كما أدى إنشاء الهيئة العامة للأوقاف ولوائحها الرقابية وأدلتها الاسترشادين لحوكمة المنتجات الوقفية في القطاع غير الربحي المعدلات امتثال أفضل أسفرت عن تحسن اشتراطات فتح حسابات الأوقاف. من التحديثات في قواعد فتح وأصدر البنك المركزي السعودي عددا الحسابات البنكية، والتي بدورها أسهمت في زيادة وضوح التعامل مع منظمات القطاع غير الربحي وتبسيط الإجراءات. مما يشكل فرصة مواتية العادة تقييم تعامل القطاع المصرفي مع العملاء غير الربحين.

ضخامة الأصول الاقتصادية ومعدلات السيولة وتدفق الأموال للقطاع غير الربحي

فبالإضافة إلى وصول معدلات المخاطرة إلى أدنى مستوى تاريخي، تجدر الإشارة إلى الملاءة المالية الضخمة لمنظمات القطاع غير الربحي، والتي تشكل أصولاً بأكثر من ربع ترليون ريال، بحسب أحدث الدراسات. وبحسب بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية (مليار الاجتماعية، فقد بلغت إيرادات القطاع السنوية ما قيمته ٨ ريال مع نفقات سنوية قدرها ٥,٧) بنهاية عام ٢٠١٩ م.

ومن المتوقع أن يكون حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى (١٢) مليار ريال بنهاية عام ٢٠٢٠ م، وأن يستمر القطاع في تحقيق مستهدفه في رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالوصول إلى مساهمة سنوية بقيمة (٣٢٠) مليار ريال تعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في ٢٠٣٠ م. كما يتوقع أن ينمو القطاع بمعدلات سنوية استثنائية تصل إلى نسبة نمو تقدر بـ (٩٢%) في عدد المنظمات، ومضاعفة عدد الموظفين تسع مرات من (١٥١,٧٢) (موظف اليوم ليصل إلى ما يعادل ١%) من مجموع الوظائف في المملكة في عام ٢٠٣٠ م. وللوصول إلى هذه المستويات، من المتوقع أن يتم ضخ استثمارات ضخمة خلال الأعوام القادمة في القطاع غير الربحي بقيادة صندوق تنموي حكومي (صندوق دعم الجمعيات) يتوقع أن يساهم في بناء محفظة سنوية من الاستثمارات التي يتم تقديمها إلى منظمات القطاع غير الربحي، كالمنح غير المستردة، وعمليات الإقراض، وعمليات الدخول في أسهم ملكية شركات غير ربحية ضخمة. ومن المتوقع أن يتراوح إلى حجم عمليات التمويل والمنح من الصندوق لوحده ما يقارب ٧ إلى ١٠ مليار سنوي.

الفصل الثالث: ظاهرة التهرب من المخاطر بين المنشآت المالية حول العالم

بشكل قوي في الأجندة الدولية، بصفته مشكلة يحضر النقاش حول شمول القطاع غير الربحي مالياً في المنطقة العربية. وتسعى المنظمات غير الربحية دولياً مشتركة بين كثير من دول العالم، وخصوصاً لمناقشة ممارسات التهرب من المخاطر (risking-de bank) (وسبل معالجتها. ويقود هذا النوع من النقاش في صعيد مجموعة العمل المالي (FATF) تحالف دولي من المنظمات غير الهادفة للربح والتي لجهودها التنموية والإنسانية بسبب الممارسات غير المشروعة بالتهرب من المخاطر حول رصدت تضرراً للعالم. وقد انتهت الأعمال السنوية لقمم المجتمع المدني لمجموعة دول العشرين (C20) منذ عام ٢٠١٨ م وحتى ٢٠٢١ م المنعقدة في الأرجنتين واليابان والمملكة وإيطاليا بتوصية من منظمات المجتمع المدني، والسيماء إلى حكومات الدول الأعضاء بإعادة النظر في القيود المالية في المنظمات غير الربحية عالمياً في تعاملاتها المالية الدولية ومعاملة البنوك والمؤسسات المالية المقيدة لهم من خال محاولة البنوك التخلص من مخاطرة التعامل مع المنظمات غير الربحية عن طريق حظرهم وعدم التعامل معهم، أو تأخير إتمام العمليات وعرقلتها. وهو ما يؤثر بشكل كبير في قدرة المنظمات غير الربحية مطلقاً في العمل التنموي في بلدانها وتمكينها من تحقيق مساهمة اجتماعية واقتصادية حقيقية. كما دعت القمم إلى تشكيل فريق عمل مشترك بين مجموعة دول العشرين (G20) ومجموعة الشراكة الدولية للشمول المالي (GPFI) (تختص بتحديد المعوقات وتذليل صعوبات مد الشمول المالي للمنظمات غير الربحية. وقدمت قمم المجتمع المدني توصية إلى مجموعة العمل المالي (FATF) (العداد آلية استرشادية للمنظمات غير الربحية والمؤسسات المالية في شأن الممارسات السليمة بناء في المنهج المبني في المخاطر وضرورة توعية البنوك بالمنهج السليم والمتزن لإدارة المخاطر. ومن المهم أن يستند بحث الحلول إلى قناعة راسخة بعدم وجود تعارض بين أهداف الشمول المالي وأهداف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب CFT/AML)، (بل إن الدول التي تحتاج إلى دعم في إلى دعم في توسيع مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي دول عادة ما تكون بحاجة أيضاً الشمول المالي وتمكين مواطنيها من الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية بما يساهم في الحد من ممارسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لكن التعارض يحصل في الواقع من خال المبالغة في التطبيق أو محاولة البنوك والمؤسسات المالية التخلص من مخاطرة التعامل مع المنظمات غير الربحية، ما يؤدي إلى إقصائها ويضعف من أثرها الاجتماعي والاقتصادي المنشود، ويحد من الجهود الرامية إلى نشر الأمن والتنمية في المجتمعات المتضررة من غسل الأموال وعمليات الإرهاب.

الفصل الرابع : المنهجية وطرق البحث

منهج الدراسة:

منهج البحث في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعية نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد البحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو التالي:
قام الباحثون بالاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة في مجال البيانات الضخمة ، ثم الدراسات على ادارة المشاريع في الغير ربحية ثم الدراسات في تحليل البيانات والمنهج الإحصائي لإجراء الدراسة التطبيقية على عينة الدراسة مجالات الدراسة المجال المكاني :

أدوات الدراسة:

تم تقديم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة خلال فترة المجال الزمني المحدد مسبقاً.

مجالات الدراسة:

قام الباحثون باختبار الدراسة على الشركات الغير ربحية المساهمة في المملكة العربية السعودية المجال الزمني:تمت الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ م المجال البشري:تم مسح إجابات جميع العينات من أصل ٢٥٠ عينة مقترحة.

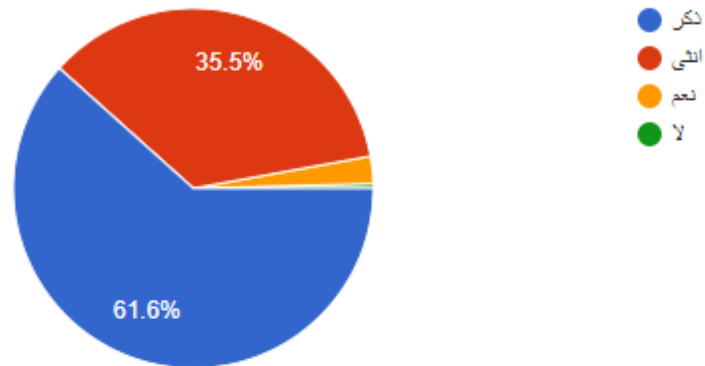
الفصل الخامس: عرض ومناقشة النتائج



نسخ

الجنس

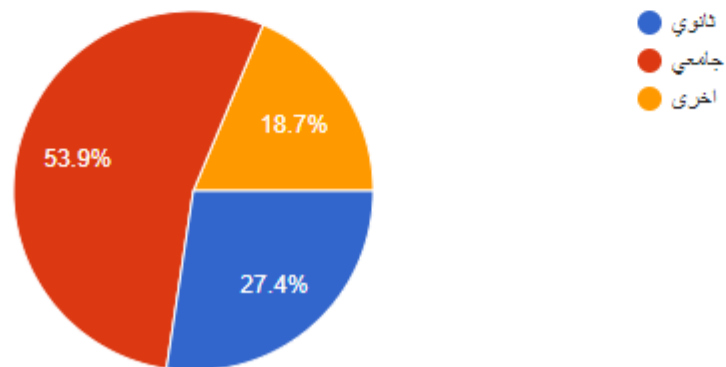
رؤا 245



نسخ

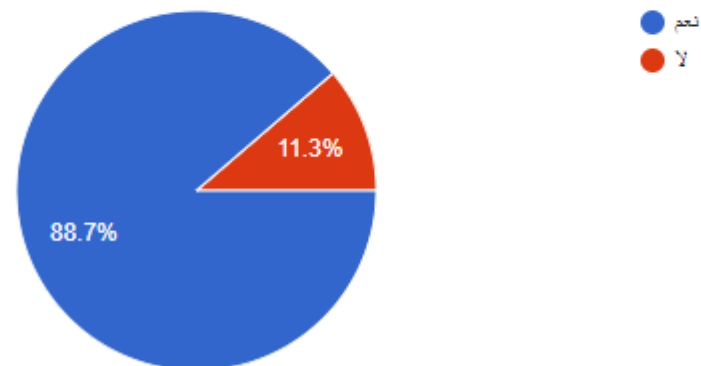
المستوى التعليمي

رؤا 241



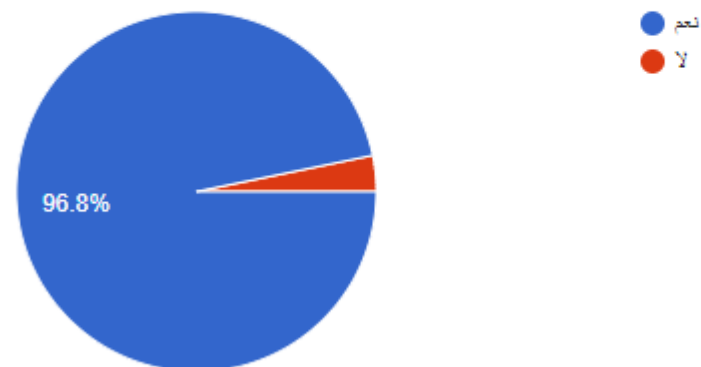
١- هل تعتقد أن هناك مشاريع خدمية غير ربحية في مدينة جدة بدون عنوان

239 ردًا



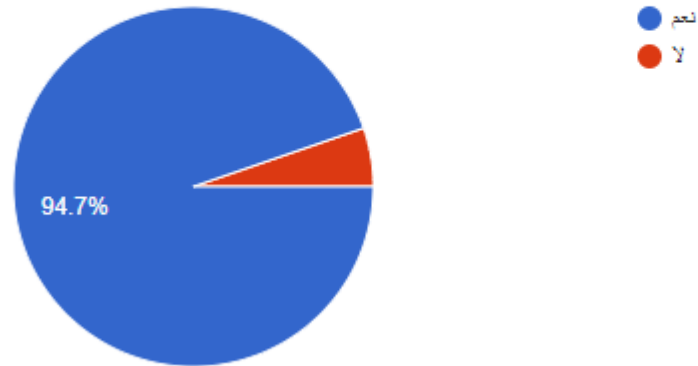
٢- هناك تفاوت كبير في تقديم مستوى الخدمات من قبل المشاريع الخدمية الغير ربحية.

248 ردًا



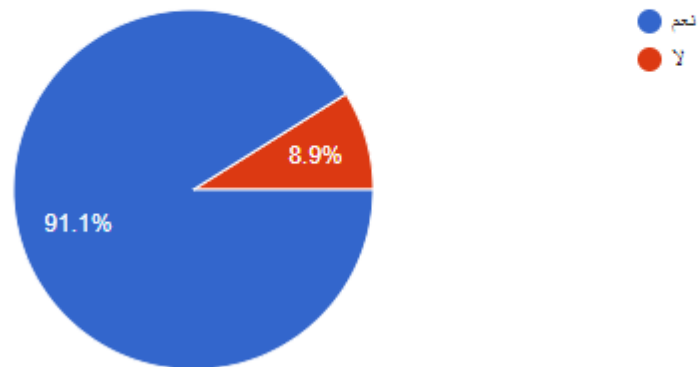
٣- هزعت الكثير من المؤسسات أو المنظمات في فتح مشاريع خدمية غير ربحية بتنافسية عالية في مدينة جدة.

ردًا 247



٤- هناك مؤسسات كثيرة عملت على تقليل مستوى أو إيقاف المشاريع الخدمية " التي كانت تقدمها بشكل غير ربحي في مدينة جدة .

ردًا 247

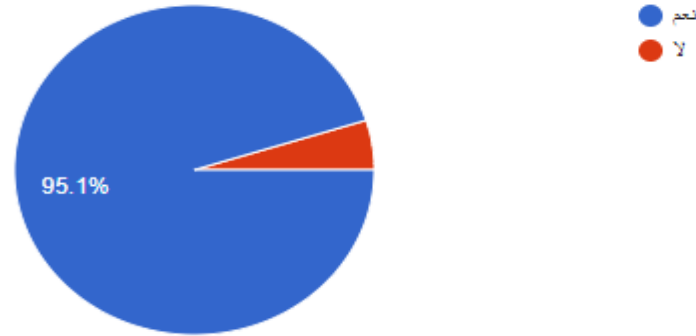




المحور الثاني : تطبيق عمليات الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير ربحي.

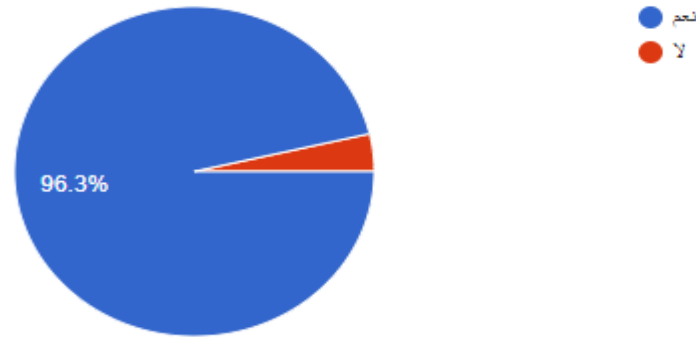
٥- يتم تحليل بيانات المشاريع الخدمية في المنظمات بشكل شبه متواصل.

ردًا 247



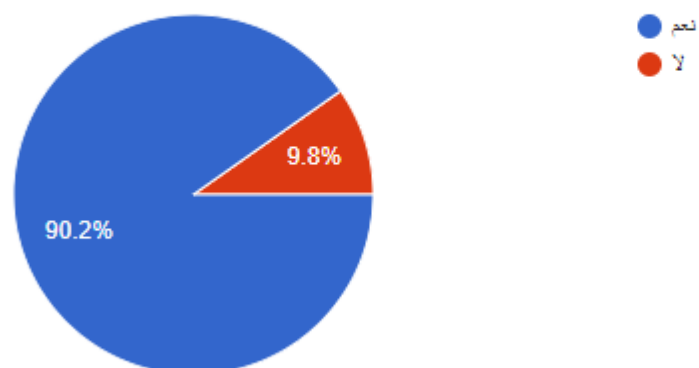
٦- يتم التركيز على عمليات الفحص والتدقيق أثناء التحليل في معظم منظمات القطاع الغير ربحي في مدينة جدة والتي تتبنى مشاريع خدمية.

ردًا 245



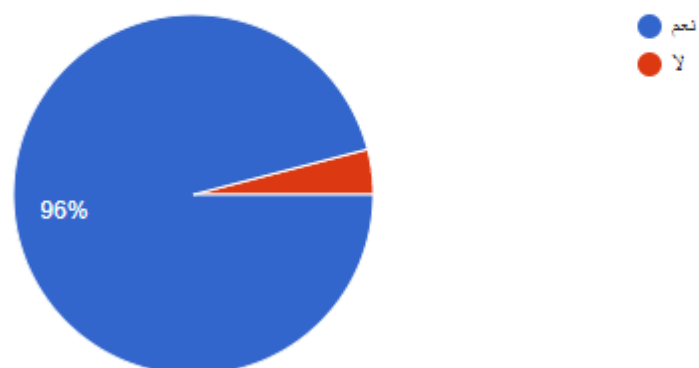
٧- يتم اجراء تحليل بيانات المشاريع الخدمية بشكل شبه مستعجل بحكم أن المشاريع الخدمية هي مشاريع غير ربحية.

246 ردًا



٨- يتم عمل مراجعة ومقارنه بشكل مستمر للمعلومات الناتجة عن تحليل بيانات المشروع.

247 ردًا

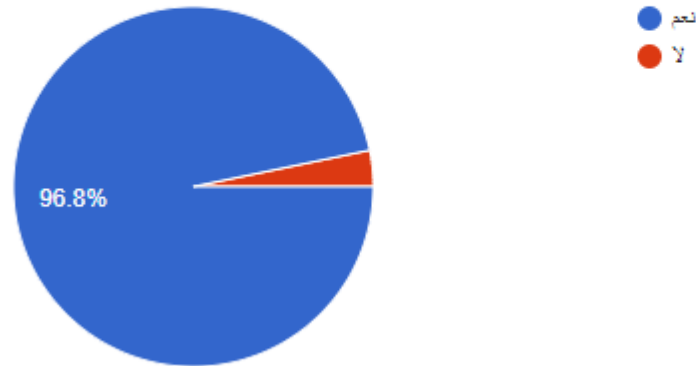




نسخ

٩- لعملية الفحص والتدقيق أثر اثناء تحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير ربحي اثر بالغ في استمرارية هذه المشاريع.

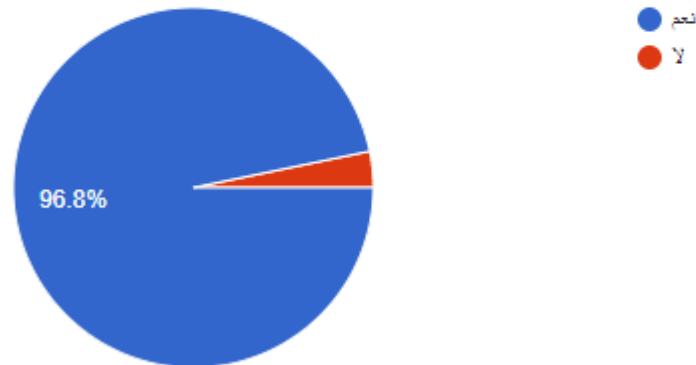
247 ردًا



نسخ

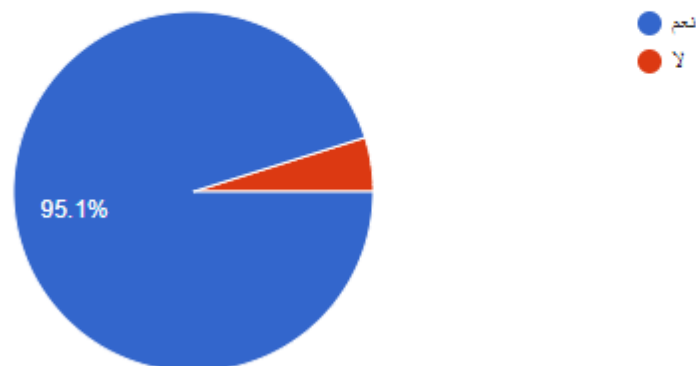
١٠- تساعد عملية الفحص والتدقيق في زيادة مستوى موثوقية تحليل بيانات المشروع مما قد يجنب المشروع الوقوع الكثير من الأخطاء.

247 ردًا



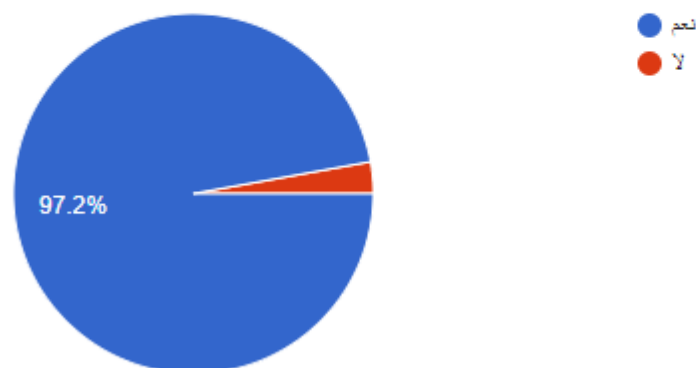
١١- لعملية الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية اهمية كبيرة في طرح خطط مستقبلية ذات ابعاد مناسبة في هذه المنظمات.

247 رأيا



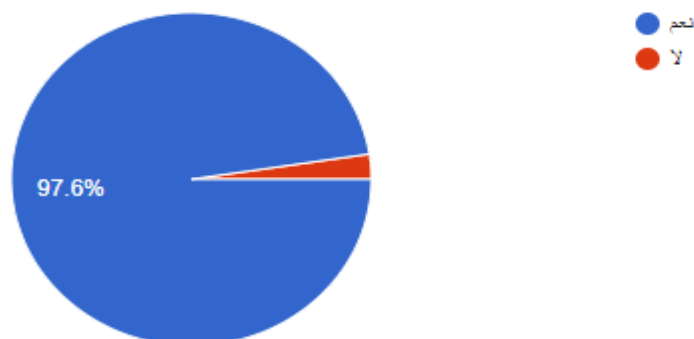
١٢- لعملية الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية دور كبير جدا في زيادة التنافسية والافضالية للمنظمات ذات الصلة.

247 رأيا



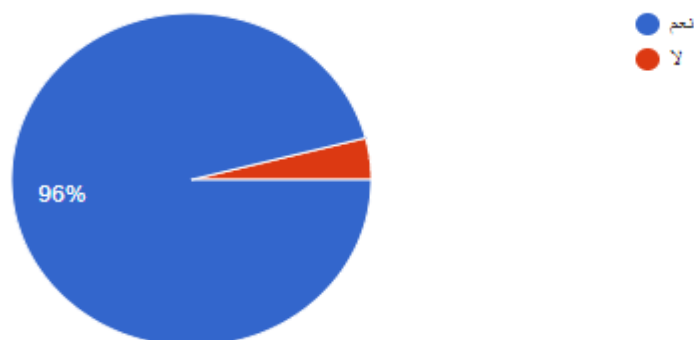
١٣- اعادة عملية الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير ربحي مزيدا من الاهتمام والتركيز وعدم التساهل.

248 ردًا



١٤- تخصيص فريق عمل ذو خبرة يهتم بعملية الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية في المنظمات الغير ربحية.

248 ردًا

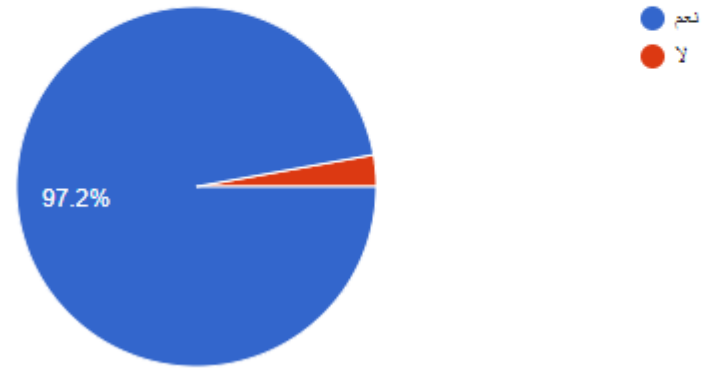




نسخ

١٥- عمل مراجعة ومقارنه مستمره لجميع نتائج تحليل بيانات هذه المشاريع الخدمية من أجل عمل دراسات تهدف إلى تحسين مستوى المشروع وإيضاح حل المشكلات.

247 ردًا



الفصل السادس : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

يرى الباحثون ان التعامل مع البيانات الضخمة لازال في مراحله الأولى ، ويحتاج مزيداً من الجهد والدراسة ، وأن أهميتها لا تأتي من كميتها ونوعيتها ، وإنما من القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها تلك البيانات من خلال القدرة على تحليلها و فهمها و بناء علاقات فيما بينها للوصول الى معلومات أكثر دقة وجودة يمكن أن تساعد البيانات الضخمة في التركيز على التحديات ، ولكن التحليل يحتاج إلى استكماله بعمليات اكتشاف المشكلات والمخاطر لتقديم التنبؤ الصحيح ومن الأساليب المعقولة لتحقيق ذلك النجاح تطبيق أطر عمل البحث التشاركي التي تدعو المجتمع للمشاركة كشركاء متساوين مع الباحثين وتوجيههم خلال المشروع ولازالت الادوات المقدمة لا تخدم كثيراً من الشركات او قد تجد صعوبة في التعامل معها أو التعامل مع نوعية البيانات كما تم استعراضها في النتائج في الفصل السابق.

التوصيات:

- ينصح الباحثون الشركات لتخصيص ميزانية من المشاريع القائمة على دعم البيانات الضخمة وبناء كفاءات لتحقيق الاستفادة القصوى مما توفره هذه البيانات من مزايا والتعامل مع مجموعة من التحديات.
- ينصح الباحثون مدراء المشاريع أن يعملوا على رفع كفاءاتهم لامتلاك المهارات والمعارف مما يساعد على اتخاذ القرارات والتنبؤ بنتائج المشاريع.
- يوصي الباحثون بإجراء المزيد من الدراسات في أثر البيانات الضخمة في مجال المشاريع مثل.
- ١- دراسات تحليلية لمهارات مديري المشاريع في ظل بيئة البيانات الضخمة.
- ٢- مهارات تساعد مدراء المشاريع ومحلي البيانات لتحليلات تنبؤيه في ظل متغيرات المشاريع.

المراجع والمصادر:

- دور قدرات تحليل البيانات الضخمة في تحسين الاداء التشغيلي - دراسة ميدانية
- https://journals.ekb.eg/article_119397.html دراسة تقييمية لنظام اتقان- د. علي بن ذيب الكلبي
/journals/content/com.qscience.www://https 10.5339/jist.2018.15
- اثر تحليل البيانات الضخمة (Data Big) على الاداء المالي والتشغيلي في منظمات الأعمال https://journals.ekb.eg/article_92782.html أميرهم جيهان - تطبيقية دراسة (الصناعية)
- توفيق عبد الجليل ، أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ١٠ العدد ٣ - /
2014 [jo.edu.ju.journals://https JJBA/article/view/7252/4059](https://journals.ju.edu.jo/article/view/7252/4059) علي الطلاب ، درجة ممارسة الإدارة بالتجوال وأثرها في فاعلية القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية
- دور تطبيقات البيانات الضخمة في التنبؤ بإفلاس الشركات تحليل ميداني في بيئة الأعمال
<https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/1039> السعودية
- نظم إدارة قواعد البيانات الضخمة ، دراسة حالة لنظام أباتشي هادوب ، الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات العدد الثالث والعشرون
- تحليل البيانات الضخمة من الشبكات الاجتماعية كعامل تمكين لإدارة المعرفة المستدامة الاتجاهات التسويقية - جامعة الملك عبدالعزيز
- أثر استخدام تحليلات البيانات الضخمة علي تحسين الإفصاح عن التنمية المستدامة مع دراسة ميدانية علي الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية - أمينة
ماهر محمد عثمان
- التحول الرقمي في عصر البيانات الضخمة - مراجعة علمية - مصطفى الهلالي - كلية الآداب جامعة القاهرة

• مدى تأثير استخدام البيانات الضخمة الحكومية المفتوحة في تحسين خدمات الحكومة المصرية الذكية - بحث تطبيقي جامعة القاهرة

Fatimah Ahmad Bahsir, M. A. (2021). The Impact of Big Data Analytics on Organizational Performance. Journal of Information and Knowledge .Management (JIKM) Volume 11 Number 2 (2021)

Odlis (Online Dictionary of Library and Information Science) Dictionary .Retrieved 3-6-2021 from: https://products.abc-clio.com/ODLIS/odlis_b.aspx

Sestino, A., Prete, M., Piper, L., & Guido, G. (2020). Internet of Things and Big Data as enablers for business digitalization strategies. Technovation, 98, 1-9
<https://doi.org/10.1016/j.technovation.2020.102173> Sestino, A., Prete, M., Piper, L., & Guido, G. (2020). Internet of Things and Big Data as enablers for business .digitalization strategies. Technovation, 98, 1-9

Abad-Segura, E., González-Zamar, M., Infante-Moro, J., & Ruipérez García, G. (2020). Sustainable Management of Digital Transformation in Higher Education: Global Research Trends. Sustainability, 12(5). <https://doi.org/10.3390/su12052107>

Kshetri, N. (2016). Big data's role in expanding access to financial services in China. International journal of information management, 36(3), 297-308.

الخاتمة :

بناءً على ما تم استعراضه في هذا البحث، يمكن القول إن الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير الربحي في مدينة جدة له أثر هام على عمل هذه المؤسسات وتطويرها بشكلٍ فعّال. فالتحليل الدقيق للبيانات يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في المشاريع وتحسين أدائها وتخفيض التكاليف، كما يمكن من خلاله توجيه الموارد والجهود بشكلٍ أفضل وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

ومن الجدير بالذكر أن التقنيات الحديثة والتحول الرقمي يمكن أن يساعدان في تيسير وتسريع عملية التحليل والفحص، مما يزيد من كفاءة العمل ويسهم في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخدمية في مدينة جدة.

وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن الفحص والتدقيق في تحليل بيانات المشاريع الخدمية في القطاع الغير الربحي في مدينة جدة يعد أمراً ضرورياً لضمان استدامة هذه المؤسسات وتحقيق أهدافها بشكلٍ فعال. ويوصى بمواصلة الأبحاث والدراسات في هذا المجال لتطوير الأدوات والتقنيات اللازمة لتحسين جودة العمل في المؤسسات الخدمية في جدة.

Based on the findings of this research, it can be concluded that examining and auditing the data analysis of service projects in the non-profit sector in Jeddah has a significant impact on the effective operation and development of these institutions. Accurate data analysis helps identify strengths and weaknesses in projects, improve performance, reduce costs, and better allocate resources and efforts to achieve institutional goals efficiently.

It is worth noting that modern technologies and digital transformation can facilitate and accelerate the process of analysis and examination, thus increasing efficiency and improving the quality of services provided by service institutions in Jeddah.

Therefore, it can be concluded that examining and auditing the data analysis of service projects in the non-profit sector in Jeddah is essential to ensure the sustainability of these institutions and effectively achieve their goals. Further research and studies in this field are recommended to develop the necessary tools and technologies to improve the quality of work in service institutions in Jeddah.